

REDAL دعت إلى المشاركة في معرض Dream 2014



خلال المؤتمر الصحافي لجمعية المطورين العقاريين

دعا رئيس جمعية مطوري العقار في لبنان REDAL نيمر قرطاس «إلى المشاركة الواسعة من قبل المطورين والمستثمرين في المعرض العقاري الأبرز Dream 2014 الذي سيقد في بيال من 24 إلى 27 حزيران المقبل من تنظيم شركة Promofair وبمشاركة ودعم من REDAL..»

وخلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته الجمعية أمس في مركز المعارض في بيال، في حضور أعضاء مجلس الإدارة وعدد من المطورين العقاريين ورئيس وأعضاء جمعية تجار الأبنية، أكد قرطاس «أهمية تعاون الحكومة والمجلس النيابي في دعم هذا القطاع من خلال لعب دور فعال لجهة خفض التعقيدات الإدارية التي يواجهها المطورين وإضافة إلى تقليص التكلفة على الاستثمار وخضض الضرائب، لما لهذا القطاع من دور إيجابي لجهة المساهمة الفاعلة في الاقتصاد المحلي.»

توصيات مؤتمر «الموارد والمخاطر الطبيعية والبيئة»؛

سوء الأداء البيئي أوصل لبنان إلى حدود الخطر

عقدت اللجنة العلمية والمنظمة للمؤتمر الجغرافي «الموارد والمخاطر الطبيعية والبيئة في لبنان»، اجتماعا في مركز الجمعية الجغرافية اللبنانية في مبنى كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية - الفرع الأول، وذلك لتقييم المؤتمر الذي أقيم في الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية - المتحف، يومي الجمعة والسبت في 16 و 17 أيار 2014.

وقد أقيمت خلال يومي المؤتمر ثلاثون محاضرة، قُسمت إلى ستة محاور، تناولت في المحور الأول «إدارة المياه وتحديات المناخ»، وتناول المحور الثاني «مخاطر التلوث المتوقعة في لبنان».

وفي يومه الثاني، بدأ المؤتمر بمعالجة «الموارد النفطية والحدود الدولية بين لبنان وجيرانه»، في محوره الثالث، وركز المحور الرابع على «الموارد الطبيعية المتوافرة في لبنان وكيفية إدارتها».

لما المحور الخامس، فقد تناول حول «المخاطر الطبيعية التي تتعرض لها المناطق اللبنانية باستمرار»، فيما تناول المحور السادس والأخير مسألة «المخاطر الجيوفيزيائية والسلامة العامة في لبنان».

نشاطات اقتصادية



حكيم مجتمعا إلى وفد جمعية منشي وتجار الأبنية

النقي وزير الطاقة ارتور نظريان المدير العام الجديدة للنفط أورو الفغالي، في حضور المدير العام للمنشآت النفطية سركيس حليس، حيث تم عرض شؤون الوزارة، قبل أن تتسلم الفغالي مهامها في المديرية الشاغرة منذ تسع سنوات.

استقبل وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم وفد جمعية منشي وتجار الأبنية في لبنان برئاسة إيلي صوما ويحث معه في أوضاع القطاع في ظل الظروف التي تمرّ بها البلاد. وشدد حكيم على ضرورة «تطوير الاستثمارات، عبر فتح الأسواق خصوصا على مناطق أميركا اللاتينية وأفريقيا وأخيرا أستراليا التي تعمل عليها في كل القطاعات عبر الدبلوماسية الاقتصادية، لما في ذلك من ضمانة لخلق فرص عمل وتشجيع عودة المغتربين اللبنانيين والمستثمرين، إضافة إلى أن انتخاب رئيس للجمهورية من شأنه أن يرسخ الثقة في المناخ الاستثماري في لبنان.»

وكان الوفد قد زار أيضا رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شفير.

ترأس ووزيرا السياحة والتنمية الإدارية ميشال فرعون ونبيل وفرجح، اجتماعا مشتركا في وزارة السياحة لدراسة

البناء

لبنان يشارك في افتتاح مؤتمر العمل الدولي في جنيف

افتتح مؤتمر العمل الدولي أعمال دورته ال103 في جنيف صباح أمس، حيث يشارك لبنان بوفد ثلاثي الأطراف: حكومة وأصحاب عمل وعمال.

وتخلل الجلسة الأولى انتخاب رئيس للمؤتمر أرجنتيني الأصل، كما تمّ انتخاب نواب الرئيس، بحيث تمثل فريق الحكومات بدولة اليونان، وأصحاب العمل بدولة اليابان، والعمال بدولة كينيا. وتلا ذلك تشكيل لجان المؤتمر على أساس اعتماد قاعدة الثلاثية في التمثيل.

ثمّ عرض المدير العام للمنظمة ملخصاً لتقريره العام، كما عرض لتقرير رئيسة مجلس الإدارة، وتلاه متحدّثان باسم أصحاب العمل والعمّال. وسبق ذلك مشاركة لبنان في الاجتماعات التالية:

– اجتماع فريق الحكومات للدول المشاركة في المؤتمر.

– اجتماع رئيس المؤتمر بسفراء المجموعة العربية الذي تطرق إلى كيفية تطوير العلاقة بين هذه المجموعة وبين منظمة العمل الدولية.

– الاجتماع الثالث في مقر منظمة العمل الدولية للمجموعة العربية حيث عرض المشاركون القضايا المشتركة التي تهّم الوفود العربية، لا سيّما قضية التمثيل في مجلس الإدارة ولجان المؤتمر، وتمّ التركيز على التوصل إلى ترشيحات متوافق عليها عربيا للظهور بتفاهم عربي شامل في القضايا العمالية المართة.

وكانت لمندوب لبنان مداخلة شدّده فيها على ضرورة التقيد واحترام الاتفاق الأخلاقي الذي توصل إليه لبنان مع مجموعة غرب آسيا في شأن انتخابه عضوا أصليا في مجلس إدارة المنظمة لثلاث سنين اعتباراً من العام 2017، وجرى تثبيت ذلك في محاضر الاجتماعات في شكل رسمي.

والتقى الوفد اللبناني مع بعض الوفود العربية المشاركة في المؤتمر حيث جرى البحث في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مع تأكيد الحرص على التنسيق الكامل في أعمال المؤتمر ومتابعة المواضيع التي جرى عرضها في الاجتماع العربي التسيقي.

ويذكر أنّ الوفد اللبناني الذي شارك في جلسة الافتتاح ضمّ عن الحكومة: عبدالله زروق، علي فياض، موسى فغالي، وحسين زلفوط، وعن الضمان الاجتماعي سمير عون، وعن أصحاب العمل سعيد حمادة ومنير البساط، وعن الاتحاد العالمي العام غسان غصن، علي ياسين، أنطون أنطون، بطرس سعادة، وعبدالله الترياق.

كهرباء لبنان أنهت تأهيل المجموعات الغازية في دير عمار والزهراني

أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان «أنه، بتاريخ 14/5/2014، تمّ الانتهاء من أعمال تأهيل وتطوير المجموعة الغازية الثانية والأخيرة في معمل دير عمار، والتي شملت إطالة عمر مجموعات الإنتاج في المعمل (Life time extension) لـ 123 ألف ساعة وزيادة طاقتها الإنتاجية بحدود 30 ميغاوات، كما بيّن اختبار الأداء (Performance Test)، بالتالي أصبحت القدرة الإنتاجية للمعمل يكامله بحدود 480 ميغاوات.

ولفتت المؤسسة في بيان إلى أنّ «مجموعات الإنتاج خضعت لذات عملية التأهيل والتطوير في معمل الزهراني الذي زادت قدرته الإنتاجية أيضا بحدود 30 ميغاوات، لتصبح قدرة الطاقة الإنتاجية الإضافية للمعملين حوالي 60 ميغاوات.»

وأضاف البيان: «رفعت أعمال التأهيل هذه كفاءة مجموعات الإنتاج (increase efficiency)، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وفر مالي وقدره حوالي 40 مليون دولار أميركي سنويا. وبذلك يكون قد أنجز جزء من «ورقة

سياسة قطاع الكهرباء» التي اقّرها مجلس الوزراء في حزيران 2010 الوارد في الفقرة «ج» من الباب الأول المتعلق بالإنتاج، وتحديدًا تأهيل المعامل بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية، الأمر الذي يتيح لمؤسسة كهرباء لبنان زيادة ساعات التغذية بالتيار الكهربائي في مختلف المناطق اللبنانية وفق الإمكانيات المالية للمؤسسة والدولة اللبنانية.»

وزارة الطاقة أصدرت تسعيرة المولدات الخاصة عن شهر أيار

أعلنت وزارة الطاقة والمياه أنّ السعر العادل لتعرفة المولدات الكهربائية الخاصة عن شهر أيار هو 390 ل.ل عن كل ساعة تقنين للمستهكرين (بقدرة 5 أمبير)، و 780 ل.ل (بقدرة 10 أمبير).

ولفتت في بيان صدر عن مكتبها الإعلامي أمس إلى أنّ هذه التعرفة مبنية على أساس سعر وسطي لصفحة المازوت الأحمر (20 ليترًا) لشهر أيار البالغ 26,226 ل.ل. وذلك بعد احتساب كل مصاريف وقوائد وأكلاف المولدات، إضافة إلى هامش ربح جيد لأصحابها.

ويذكر إلى أنّ المعدل الوسطي لساعات القطع بين المناطق اللبنانية بلغ 265 ساعة في شهر أيار خارج مدينة بيروت التي تتقطع فيها الكهرباء حاليًا 3 ساعات يوميًا.

وصدرت هذه التسعيرة بناء على الجدول الحسابي المعتمد من قبل وزارة الطاقة منذ تاريخ 10/14/2010، وتطبيقًا لقرار مجلس الوزراء رقم 2 الصادر بتاريخ 14/12/2011 في شأن اتخاذ التدابير اللازمة لضبط تسعيرة المولدات الخاصة، واستنادًا إلى آلية التطبيق المشتركة بين الوزارات (الداخلية والاقتصاد) المعلن عنها بتاريخ 20/12/2011 والتي حددت مسؤولية وزارة الطاقة والمياه في تعميم تسعيرة المولدات الخاصة استنادًا إلى أسعار المازوت في نهاية كل شهر.

وأعلنت الوزارة أنها أرسلت إلى وزارتي الداخلية والاقتصاد كتبًا حول تسعيرة شهر أيار 2014 للقيام بالملقضى وفق آلية الضبط المشتركة.

مستقرات

انتخب مجلس الأعمال البلجيكي في لبنان مجلس إدارة جديدًا، وذلك خلال جمعية عمومية عادية عقدت برئاسة مهرداد الأسعد، «مسجلًا في ذلك انطلاق حقيقة منجددة من حياة الجمعية، بعد خمس سنوات من النشاطات المتعددة التي أثمرت توطيدًا وتدعيمًا للعلاقات الثنائية بين لبنان وبلجيكا»، بحسب بيان للمجلس.

ويضم مجلس الإدارة الجديد كلًا من: فادي سماحة، مارتين أبي خليل، إيلي الهندي، ندى عبد الرحيم، صلاح رستم، يوسف كتغان، غي ثابت، وروجه ملكي، نديم سعيد، بيار سلوم وهاشم بولس.

ومن المقرّر أن يجتمع المجلس خلال أيام لانتخاب رئيس من بين الأعضاء. نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي زيارة لثلاثة وعشرين من الكوادر العليا في القطاع العام اللبناني إلى المجلس الوطني للبحوث العلمية، ضمن إطار برنامج اللقاءات العلمية المخصّصة للكوادر العليا في الإدارة العامة اللبنانية الذي يقيمه للسنّة الخامسة على التوالي، بالتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا (ENA) وسفارة فرنسا في لبنان وبدعم من المعهد الفرنسي (Institut Français) ومصرف «فرنسبنك».

وخلال زيارتهم المقر الرئيسي للمجلس في الجنّاح، حيث التقوا أمينه العام الدكتور معين حمزة ورئيس مجلس الإدارة الدكتور جورج طعمة، تعرف المشاركون الذين يطولون 18 إدارة ومؤسسة عامة إلى دور المجلس الذي تأسس عام 1962، واطلعوا على أنشطته الرئيسية، كونه أحد النماذج الناجحة في الإدارة الأوروبية.»

وأشارت الجمعية في بيان إلى أنّ «وزارة الزراعة ترسل الوفود إلى الخارج للمعالجة والكشف على مسلخ اللحوم في دول المنشأ، قبل إعطاء موافقتها على عمليات الاستيراد إلى لبنان والتي تتم وفق المعاييس والمعايير الصحية والشريعة»، منوهة: «بحرص الوزارة ودورها على صعيد حماية السلامة

وأكدت أنّ «التزام لبنان بمعايير منظمة الصحة العالمية، يشكل عاملًا مطمئنًا للاستيراد وللصحة الغذائية»، داعية إلى «وقف حملات الجثني والافتراء على قطاع استيراد اللحوم، لأنّ ذلك لا يصح في مصلحة المواطن ويشود سعادة لبنان في الخارج».

اجتماع لجنة الدفاع عن المستأجرين

دامرجي؛ لاستراتيجية سكنية تحفظ حق الفريقين

للمستاجر، وتحفظ حق المالك في إقرار زيادات لا تشكل عجزًا للمستأجر»، وقال: «أي قانون غير عادل ومنصف يشكل خطراً حقيقياً على العلاقات الاجتماعية بين المواطنين».

وأضاف: «جرى اتصال مع رئيس لجنة المتابعة للمالكين جوزيف زغيب وعضو اللجنة باتريك رزق الله، وتمّ التقاهم على عدم الانجرار إلى الشارع، وتحديد موعد للاجتماع بين الطرفين لوضع استراتيجيّة سكنية تحفظ حق الفريقين، لأنّ الشارع لن يؤدي إلى حلول، ما يخلق اضطرابات ومشاكل نحن لمبدايء العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين.»

من جهة أخرى، عقدت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين اجتماعاً آخر في مكتب رئيسها وجيه دامرجي الذي أكد أنّ «حق السكن كونه الدستور، كما في العديد من الوثائق الدولية، وأهمّها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، داعياً الدولة إلى «وضع خطة سكنية تعطي الحق

نقابة مالكي الشاحنات طالبت بتشكيل لجنة نيابية تشرف على إدارة مرفأ بيروت

– توفير مواقف عامة للشاحنات العمومية التي تعمل في مرفأ بيروت تتسع للعدد الموجود وتتاسب شروط السلامة العامة.

– زيادة عدد المداخل والمخارج من المرفأ وباحثة المستوعات والبيها وإيجاد حل سريع لعمليات كشف المستوعات على جهاز السكانر مما يساهم في حل أزمة السير داخل المرفأ. – زيادة عدد القبايين ووضعها كلها قيد التشغيل. – تنظيم أماكن مكاتب النقل وتشريع الشح منها. – الإسراع في عمليات تحميل الشاحنات وتفريغها.»

ولفت صوابا إلى «أنّ مطالبه بعض النقابات بالمعلم بقانون السير الجديد هو أمر يلحق الضرر بالشاحنات العمومية العاملة في كل لبنان، وتؤكد النقابة رفضها لبعض مواد هذا القانون وكانت أول من اعترض عليه عند إقراره وما زالت تطالب بتعديل بعض المواد المهمة ولا سيما المواد المتعلقة بقيمة الغرامات والأوزان والارتفاع ومسببات الحجز؛ إضافة إلى مواد أخرى تعتبر تعديلها ضروريا.»

رؤية شبابية لإعادة بناء سورية في ورشة عمل لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق

ومنح إعفاءات ضريبية وقروض طويلة الأجل ذات شروط مخففة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. – وتضمنت ورقة العمل المقدمه من الطالبة ديمة محمد، ماجستير مالي ونقدي، دور حاضنات الأعمال والتي تشتمل على مشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة الإعمار وتجزئتها على مرحلتين علاجية وإنقاذية للوضع الراهن وإعادة إعمار شاملة بعد انتهاء الأزمة مبنية على أساس التوجيهية في إعادة الإعمار وسبل الخروج من الأزمة والتمكين بعد الأزمة.

وقدمت قصيرين زيدان طالبة ماجستير اقتصاد عام، ورقة عمل تناولت فيها تجارب إعادة هيكلة المكينات الزراعية ودورها في رفع إنتاجية القطاع الزراعي ومعالجة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، وإيجاد حلول مناسبة عبر إعادة الهيكلة وزيادة تحسين الإنتاج، لا سيّما الاستفادة من الدول التي عانت ظرفاً مشابهة لسورية داعية إلى تطوير ونجح التعاونيات الزراعية بغية معالجة تعاقبات المكنية الزراعية التي تؤدي إلى إنخفاض الإنتاج وضرورة إنشاء مصارف للتحويل وربط شروط حصول المزارع على القروض باتباع الخطط الزراعية والإرشاد الزراعي.

وبيّنت هيلاثة انطاطكي طالبة ماجستير اقتصاد عام، من خلال ورقة عمل تحت عنوان «دور العناقيد الصناعية في عملية إعادة البناء في سوريا» أنها اعتمدت إسقاط بعض التجارب الخارجية الناجحة على الاقتصاد السوري، مشيرة إلى تكلفة قليلة كقروض الفقراء والتعليم للمرأة لتمكينها وتعريفها بحقوقها بسوق العمل وإيجاد أنماط عمل تناسب المرأة.

احتياطات النفط الروسي تكفي لإنتاج 600 مليون طن

أعلن وزير الموارد الطبيعية والبيئة سيرغي دونسكوي أنّ «الاحتياطات المؤكدة من النفط في روسيا تكفي لإنتاج 600 مليون طن من النفط سنويا على مدى السنين الـ30 المقبلة». وقال دونسكوي في كلمة أمام المجلس الاتحادي الروسي أمس: «إنّ روسيا الاتحادية تملك إمكانات كبيرة لزيادة احتياطاتها من النفط». وأوضح دونسكوي أنّ «احتياطات النفط المؤكدة في روسيا 12.5 مليار طن، فيما تقدر الاحتياطات غير المؤكدة بـ50 مليار طن تقريبا.»

وأكد الوزير الروسي أنّ «الاحتياطات المؤكدة تكفي لضمان إنتاج ما يصل إلى 600 مليون طن من النفط سنويا على مدى السنين الـ30 القادمة.»

وأشار دونسكوي إلى أنّ «الحكومة الروسية تهتمّ كثيراً بالتنقيب عن الاحتياطات غير التقليدية، وتلك التي يصعب استخراجها» لافتاً إلى أنّ «إجراءات الحفز الاقتصادي لتطوير مثل هذه الحقول ستتيح زيادة الإنتاج السنوي بمقدار 20 مليون طن سنويا، ما سيساعد على الموازنة الروسية بعائدات ضريبية إضافية بقيمة 60 مليار دولار.»

طالبت نقابة مالكي الشاحنات العمومية في مرفأ بيروت بتشكيل لجنة نيابية «لإشراف على إدارة مرفأ بيروت واستثماره والإطّلاع على الأعمال والمشاريع المخالفة للقانون».

ودعت النقابة في بيان تاده رئيسها نعيم صوابا، خلال مؤتمر صحافي عقده أمس في نقابة المحررين بحضور نقيب المحررين أسى عون، إلى «وقف المحاولات والمناورات المشبوهة والمتكررة لتنفيذ ردم الحوض الرابع من إدارة المرفأ والذي سيؤدي إذا تمّ تنفيذه إلى إلحاق الضرر بالخرزينة العامة وبكل العاملين في مرفأ بيروت ولا سيما مالكي الشاحنات العمومية.»

وأضاف البيان: «لنقابتنا مطالب مزمنة وباتت معروفة لدى كل المسؤولين وقطعت وعود عديدة في شأنها، لم يتحقق منها شيء لغاية اليوم ونذكر بعضها:

– وقف عمل الشاحنات التي تحمل لوحات خصوصية داخل المرفأ وباحة المستوعات وحصرها بالشاحنات التي تحمل لوحات عمومية.

وتركّزت محاور ورشة العمل التي أقامتها كلية الاقتصاد بجامعة دمشق تحت عنوان «رؤية شباب الدراسات العليا في عملية إعادة بناء سورية» حول دور العناقيد الصناعية وحاضنات الأعمال بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة الإعمار.

وأشار نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا جنان العباس إلى أنّ «الظروف الراهنة وما خربته المجموعات الإرهابية المسلحة تفرض على المؤسسات البحثية والجامعات إعداد الخطط الجديدة وتقديم الدراسات والأبحاث المعقّدة التي تدرس أسباب الأزمة وإعادة الإعمار وسبل مواجهة المستقبل.»

وبدوره، قدّم المدير العام للهيئة العليا للبحث العلمي غسان عاصي عرضاً عن مهمات الهيئة ونشاطاتها والرؤى والمقترحات التي تساهم في المساعدة على إعادة الإعمار بنسب إنجاز عالية لجهة مستويات التحضير والتنفيذ واستخدام الأساليب الحديثة.

وأشار عميد كلية الاقتصاد ورسال حضور إلى «أهمية الورشة التي طرح أبحاث الشباب للدراسات العليا للمساعدة في وضع أفضل السياسات والبرامج لإعادة إعمار

وبنّاه سورية إطلاقاً من الدور الموكل بهم للمساهمة في صنع السياسات وتوسيع الخيارات.»

روسيا تمنح دمشق مساعدات بقيمة 240 مليون يورو

نقلت صحيفة «كوميرسانت» الروسية عن مصدر رفيع المستوى في الحكومة الروسية أنّ موسكو ستمنح مساعدة لدمشق تبلغ 240 مليون يورو على أن تخصص لحل القضايا الاجتماعية خلال العام الجاري. وأوضح المصدر أنّ الحكومة الروسية قررت الاستجابة لطلب مساعدة تقدمته من الحكومة السورية، وأشارت المصادر إلى أنّ رئيس الوزراء ديمتري ميدفيدف أصدر في نيسان الماضي تعليمات بصرف 46 مليون يورو من حساب مصرف «فيتش كوتونم بنك» الروسي كتبرعات للمجلس السوري.

وسبق لنائب وزير المال سيرغي ستورشاك أن وقع في دمشق خلال اجتماع اللجنة الحكومية المشتركة قبل أسبوع اتفاقات إضافية مع الجانب السوري.